UN LIBRARY
JUL 14 1989
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

A/44/391
S/20731
12 July 1989
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البندان ٣٦ و ٣٤ من القائمة الاولية*
حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم
الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت لبعثة نيكاراغوا الدائمة لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص الرسالة المؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ الموجهة من السيد فيكتور هوغو تينوكو ، وزير الخارجية بالنيابة ، الى السيد جيمس بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية .

وساغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البندين ٣٦ و ٣٤ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) دايزي مونقادا بيرمودين
السفير
القائم بالاعمال المؤقت

* A/44/50/Rev.1

89-17442 ١٣٣٣ض(٨٩)

../..

المرفق

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة
الى وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية
من وزير خارجية نيكاراغوا بالنيابة

أود الإشارة الى المناقشات الجارية في كونغرس الولايات المتحدة بشأن ما يوصف بالمساعدة الخفية الموجهة بواسطة وكالة المخابرات المركزية الى أحزاب المعارضة في نيكاراغوا .

ووفقا لمعلومات وردت بصحيفة "واشنطن تايمز" في عددها الصادر في ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٩ تحت عنوان "المجلس يوافق على المساعدة الخفية لأجل الانتخابات في نيكاراغوا" ، قيل إن النواب في الكونغرس أيدوا بالأمس اتخاذ تدبير يتيح للولايات المتحدة تقديم مساعدة خفية لأحزاب المعارضة في نيكاراغوا .

وفضلا عن ذلك ، سرد المقال مجملا لبعض المواقف المتخذة أثناء المناقشات ، بما في ذلك رفض حكم يقضي بأن تبدي حكومة الولايات المتحدة للعيان أي معونة الغرض منها التاثير بشكل مباشر أو غير مباشر على الانتخابات في نيكاراغوا في عام ١٩٩٠ .

إن حكومة نيكاراغوا تحتج بشدة وبشكل قاطع على أعمال التدخل السافرة هذه في شؤون نيكاراغوا الداخلية وتدين المناقشات التي دارت في كونغرس الولايات المتحدة بشأن أنجع الوسائل للتدخل وزعزعة استقرار عملية الانتخابات في نيكاراغوا ، التي سترصد طابعها المنصف والحر منظمات دولية ذات قدرة تقنية وحياد معترف بهما ، أي منظمات مثل الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الامريكية ، ومراقبون دوليون آخرون مثل البرلمان الاوروبي .

ومن دواعي السخرية أن تعتمد الولايات المتحدة أحكاما تقوض النظام القانوني الذي يحكم التبرعات الواردة من الخارج لأجل الأحزاب السياسية في بلدي في حين أن قوانين الولايات المتحدة ذاتها لا تبيح بأي حال من الأحوال تقديم منح من هذا القبيل ، وهي المنح التي يأذن قانون نيكاراغوا بتقديمها عن طريق انشاء صندوق للديمقراطية يتولى إدارته المجلس الانتخابي الأعلى ، ويخصص نصف المنحة للحزب الذي

تقدم المنحة من أجله ، بينما يخصص النصف الباقي للعملية الانتخابية . وفضلا عن ذلك ، فإن قانون نيكاراغوا يتوخى تقديم تمويل من الدولة .

وبدلا من مناقشة الأفعال التي تنتهك القانون الدولي والموافقة عليها ، والإدلاء ببيانات تدخلية لا تستند الى أي أساس بشأن القوانين التي مافتئت الهيئات ذات المقام الرفيع تصفها بأنها ديمقراطية تماما ، ينبغي للولايات المتحدة أن تمتثل لحكم محكمة العدل الدولية وأن تضع ، مرة والى الأبد ، حدا لأعمالها الضارة بالقواعد المنظمة للتعايش السلمي بين الدول ، وأن تعوض جمهورية نيكاراغوا عن الضرر البالغ الذي نجم عن سلوكها غير المشروع .

وقد أدانت المحكمة ، في حكمها ، وأكدت الطابع غير المشروع والإرهابي والإجرامي لما يسمى ب "الأعمال الخفية" الموجهة ضد بلدي ، التي تجدر الإشارة الى أنها تشمل تلغيم الموانئ ، وشن الهجمات على الأهداف المدنية والمبادئ التوجيهية لممارسة الاغتيال الواردة في دليل العمليات الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) . إن شعب نيكاراغوا يعلم جيدا ما تكلفه الأنشطة التدخلية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية في نيكاراغوا من دماء بشرية .

ولاتزال الأحداث تظهر أن سياسة الولايات المتحدة إزاء بلدي مازالت تنتهك النظام القانوني الدولي وتشكل العقبة الرئيسية في طريق تحقيق سلم وطيد ودائم في امريكا الوسطى . والاتفاق المؤيد من الحزبين الذي تم التوصل اليه في آذار/مارس ١٩٨٩ لم يؤد الى مجرد إبطاء عملية السلم الإقليمية ، بل استحث على الحرب ضد بلدي ، حسبما يتجلى في حالة المدنيين الـ ٣١١ ضحايا هجمات مجموعات المرتزقة ، وهم يشملون ٦٤ قتيلا و ٤٩ جريحا و ١٩٨ مخطوفا في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

وعلاوة على ذلك ، فإن العمليات العسكرية الهجومية التي شنتها مجموعات المرتزقة المتسللة من هندوراس تسببت في وقوع ٤١٥ ضحية في صفوف جيشنا ، في حين وقعت ٨٩٣ إصابة في صفوف القوات المعادية للثورة عند صد ما شنته تلك القوات من هجمات منتظمة على الأهداف المدنية والاقتصادية والعسكرية أثناء الفترة نفسها .

وتؤكد حكومة نيكاراغوا من جديد تصميمها على العمل بنشاط وعلى عدم السماح أو القبول بأي نوع من الاعمال التدخلية ضد العملية الانتخابية في نيكاراغوا ، وهي في الوقت نفسه تناشد حكومة الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياسة لم تؤد إلا الى تفاقم الازمة الخطيرة التي تواجهها شعوب امريكا الوسطى ، لكونها تسير على نحو مخالف للقانون الدولي ولما أعرب عنه رؤساء دول المنطقة ، من خلال عملية اسكيبولاس ، من رغبة في السلم .

فيكتور هوغو تينوكو
وزير الخارجية بالنيابة

- - - - -